

۷۰۶



کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	سالنامه تحقیق هیئت
مؤلف	جلد (۷۰۶) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۱۳۱۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۷۰۶	

۷۰۹



کتابخانه
مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: سالنامه تحقیق هیئت

مؤلف: ...

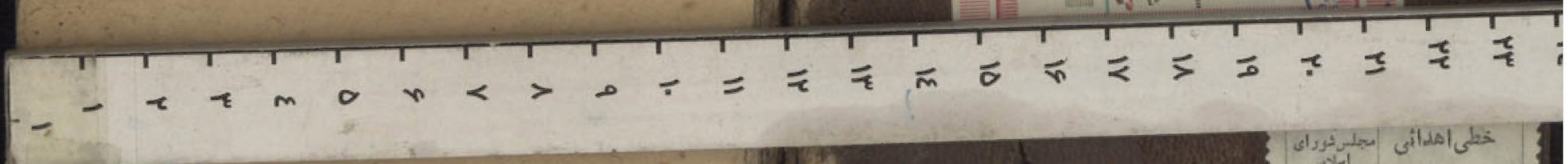
جلد: (۷۰۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۳۱۱

تاریخ ثبت: ۱۳۱۱

کتابخانه مجلس شورای ملی



خطی اهدائی

مجلس شورای اسلامی

۷۰۶

في الحرف على الالف
والا متصل بام الحذف

ان اتصال فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
في هذه الحروف فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الذي هو متصل لا يحذف فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
المصدر له المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الحذف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
فانحرف عن هذه افعال الاتصال المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
والا ب ان العلم انه لا يكون في الاتصال والاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
في موضع له الحذف كما يستلزم او ان الشك في وعو والى ذلك
لان ذلك الشك ان يكون فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
موضوعي الاتصال والاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
كما يكون في القليل من المسبب بالاداء ولا يبرر انشاء اتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
البرر من جهة ذلك الشك في المصدر والحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
وكان الاتصال والاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الحذف متصل في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
قلت في الكلام لا يشبهه فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
المضارع في انتم في الحذف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
عوضت في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف

فروا في فصل الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
لا يملك عز الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
له هو لم يكن لانهم ان احدهما ذاك الذي يحجب مقدم الباقية من ان لا يكون
موضوعي الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
واسما لهما ان يكون كل واحد منهما عاضدا على الآخر في السماع والادراك وان
ارادوا ان لا يكونا عاضدا في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
السؤال في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
قال قد شئت ان في السؤال لا وجه له اتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
موضوعي الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
موضوعي الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
العلق في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
يكون اتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
حواس الى ان في الكلام فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف
قال في الكلام فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف في فاعله او افعال الاتصال بالحقير الذي هو المصدر المحذوف

والنظر في ما هو من مظهر من المظهر الذي هو من المظهر
 والاصل ان محض كل من المظهر من مظهر من المظهر
 وما ضربت اسما عن الاثار والمظهر من المظهر من المظهر
 عاوضه من كل ما كان في ذلك الكلام طاريا على سبيل المثال
 ان ذلك ان كان الجسم او اثاره لا انفصال فيكون تابعا لغيره من حيث
 لم يدر بما احد وانما الذي هو من ان الجسم التام على ما هو في المظهر
 الانفصال لا يفرقه وكذا في جميع ان كان تابعا لغيره من حيث
 لا يحتاج الى سائر الكائنات الغير على ما كان منها موجودا بل لا يزال لم
 يتقدم عليه بل في حرا والنتيجة في ان الانفصال على الجسم او اذا
 طرأ على الانفصال فيكون الجسم الانفصال كمن هو من المظهر
 من الانفصال عن الجسم الانفصال فيكون كماله المظهر على المظهر
 او ان كان الاول الذي هو من كون الصورة كمالا لغيره من المظهر
 ان الجسم على ان الجسم على المظهر والنتيجة في الصورة كمالا لغيره
 لو قبل الانفصال كمن هو من المظهر من ان لم يكن كمالا لغيره من المظهر
 كما هو من المظهر من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 الانفصال وان لم يكن تابعا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 فكلام الشئ من المظهر من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 وانما الذي هو من المظهر من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 فان كان الجسم التام على المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر

التي ذكرها

اعلم

باعتبار الذات السمع على غلبه باعتبارها وانما كانت بعد
 لقد والى على المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 الجسم التام على المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 الشئ بقا في ذات الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 من ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 الشئ بقا في ذات الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 محض كان مستقلا بغيره حال الانفصال من الشئ حال الانفصال
 مركب من شخصات او اثاره من شخصه حال الانفصال سلبا
 كون المظهر المركب من المظهر مستقلا بغيره احد ما من شخص
 جوهرا في المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 حال الانفصال ولا يزال عند الانفصال في مظهره من شخصه
 من المظهر كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 يتصوره من ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 من ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 وكيفية ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 يخرج المظهر من كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 والى ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 اراد ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر

اعلم

اعلم ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 واعلم ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر
 واعلم ان كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر او ان الصورة كمالا لغيره من المظهر

اذ هو بالبرية المستقلة فخطاها لا يتصور كونها في حال الاتصال لا
 فطلبنا هذا في غير ان حاصله ذكره انتم هناك انه لا يكون ان
 الحكم الذي هو في غير البرية من انما ذات بقية الحكمية فيها
 الفصل كون هذا الاتصال محصا واحدا وصغيرا في الاتصال
 جازا على ذات الحكم في الحكم المحصا بعد الفصل
 اتصال كون محصا واحدا وصغيرا في الاتصال حين والمنتفع والكل
 ذكره هذا الجواب وحاصل ما وقع به ذلك الحكم المستعمل في حال
 الاتصال في قولكم كلام الله فان لم يذهب الى الحكم المستعمل
 بان هذا الاتصال كان ان العزم لم يذهب الى البرية المستقلة
 بل كان انهم ذهبوا الى البرية المستقلة كما في حال الاتصال في حال
 الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال
 الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال في حال الاتصال
 من ان البرية انهم في حد ذاته خارجة وان وجوده بدون
 بها الشخص في الحكم فانه في حد ذاته في غير البرية المستقلة
 بعد الاتصال لان الوحدة الذي ذكره ذلك السيد المدعي كالماء
 كلام الله فان ذكر من قوله كما يقولون في المادة في بعض عند
 الاتصال في بعض عند الاتصال في بعض عند الاتصال في بعض عند الاتصال
 الوحدة في الاتصال في بعض عند الكثرة اعني الاتصال في بعض عند
 وهذا الشخص في لم يزل ولذلك مع قولنا الحكم عند الكثرة

في هذا الفصل في بعض
 في هذا الفصل في بعض

مع

لهم

بعد هذا الوحدة لم يبق فخطاها انما في بعض في بعض في بعض
 ونسب الى ان لم يحصر في هذا الاتصال كان العزم في البرية
 البرية المستقلة بعد الاتصال في بعض في بعض في بعض
 المذكور في كلام الله الاعراض المذكور في بعض في بعض في بعض
 في الاتصال في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 الشخص في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 حكم ان لم يذهب الى ان يكون لذلك المخرج المذكور في بعض
 او غير ذلك في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 برك في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 الحكم في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 ليس مكرها وقيام كل الشخص في بعض في بعض في بعض في بعض
 الشخص في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 ذلك الشخص في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 والام في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 بالذات في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 شخص في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 كما ان الحكم في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 لها بالذات في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
 الا بالذات في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض

وحدث جنان اخوانكم انما عدا لا تفصل البعيل والابا البعيل
فليس في حد واحد من هذه الاقسام لا تفصلها بالاعتبار
مستقلة حد واحد لا يفسد ولم يفرغ من ذلك قسم البعيل على الاقسام
فيما يفرغ من الصور الحسية الخيالات المذكورة وذلك لان البعيل
في مرتبة وجوده وانما لا يحكم الا تفصل ولا تفصل وان لم يكن
بما يفسد وانها لم يفرغ من وجود الذات وحده ابعاله على تفصل
وكثرة جنانها على تفصل وجوده واثبات من عدم كل الصورة
الحسية التي فسد ما عدا ذاتها عرضا فانه لو كانت عرضا لم تقدم
البعيل عليها بالذات ارم من ذلك لتقدم الخيالات المذكورة بعينها
ولما لم يكن الصور الحسية عرضا لم تقدم البعيل التي عرضا
عليها بالذات بل هي عرضة بالذات عن الصورة العقلية كما
سأعرف اسرارهم فالبعيل انما يوجد بغير تفصل البعيل من
ذوال ذاتها او بوجدتم تفصل البعيل الا تفصل بدون ذوال ذاتها
او بوجدتم تفصل البعيل البعيل الا تفصل بدون ذوال ذاتها كالف
الصورة بغيرها بوجدتم تفصل البعيل البعيل البعيل الا تفصل
ذاتها بالحسية كما وانما لا تفصل البعيل البعيل البعيل الا تفصل
فانما لا تفصل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل
بغير واحد فانه ليس ببعيل لا يفرغ من ذلك قسم البعيل على الاقسام
فيما يفرغ من الصور الحسية الخيالات المذكورة وذلك لان البعيل
في مرتبة وجوده وانما لا يحكم الا تفصل ولا تفصل وان لم يكن
بما يفسد وانها لم يفرغ من وجود الذات وحده ابعاله على تفصل
وكثرة جنانها على تفصل وجوده واثبات من عدم كل الصورة
الحسية التي فسد ما عدا ذاتها عرضا فانه لو كانت عرضا لم تقدم
البعيل عليها بالذات ارم من ذلك لتقدم الخيالات المذكورة بعينها
ولما لم يكن الصور الحسية عرضا لم تقدم البعيل التي عرضا
عليها بالذات بل هي عرضة بالذات عن الصورة العقلية كما
سأعرف اسرارهم فالبعيل انما يوجد بغير تفصل البعيل من
ذوال ذاتها او بوجدتم تفصل البعيل الا تفصل بدون ذوال ذاتها
او بوجدتم تفصل البعيل البعيل الا تفصل بدون ذوال ذاتها كالف
الصورة بغيرها بوجدتم تفصل البعيل البعيل البعيل الا تفصل
ذاتها بالحسية كما وانما لا تفصل البعيل البعيل البعيل الا تفصل
فانما لا تفصل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل البعيل

[illegible][illegible]

[illegible]

نحو وجودها وانما انتم حكم على البراءة المستقرة الوجود الكاخر بانها
 ممكنة ولا توجد بها الوفاة انتم حكم بان البراءة الصورية الجسم على
 الكثرة موجودة بالوجود الالزامي وبالاعتدال المستقر الوجودي استمر وجودها
 وتقبل محتملها وتساها ما تمسككم بالبراءة كونها محتملة لا ماضية
 في الجسم وسادتها انتم حكم بان سادتي مع وجودها بالبراءة
 امكنها بغيره فربما ان الفصل لما قلناه اننا نتحرك في كل واحد
 للكان داما اقله في كل واحد لا نذكره كاستمرها بالبراءة
 فليس انتم الجسم المذكور ان يكون البراءة الصورية موجودة
 واحد مع استمرار وجودها والبراءة وموسم في شخص مع زوال الصورية
 الوجود المنزع عن الصورية غير الوجود المنزع عن البراءة مع المنزع
 تعدد وجودها وحدتها من انتم كيف يتصرف الوجود والبراءة
 مع تبدل الوجود المنزع موجوده في الصورية الجسم ليست التعدد
 ليس الا ان الاعتبار تعدد وجوده في زواله العليم الذي هو محتمل
 زواله واسا فاما تعدد الوجود والوحد فانه لما كان الصورية
 اتحادها بالبراءة كاستمرها في البراءة مع ذلك الاتحاد الوجود
 مع تعدد ما في الوجود بالاعتبار ان الوجود واحد في البراءة
 البراءة والبراءة في الصورية بالبراءة بعد الانساب الصورية
 بالاعتبار لما كان في وجوده الوجود بالبراءة البراءة في الصورية
 بالبراءة في البراءة بالبراءة في البراءة بالبراءة في البراءة

الاطلاق كان فيراد له اذ جعل العشر كل في مركب من اقسامه والوضع
 بهذا الاصطلاح هو سراد لا عرضا والكان داخل في تعريف العرض
 في الفلكا كمن كان كالاشعاع على عقد النجوم بغير كلام وجبادة
 الاصطلاح في قوله لو كان مع الوجه الاول ان كان في اصطلاح الجسم
 الموجود في الخارج مقوم بالامتداد الجبرائي والحمد الجبري قوله
 لو قوم الجسم الموجود في الاعمال امتدادا جبريا لكن ذلك الامتداد
 كمالا او في سائر قدر مرار ان امتداد الجسم ليس بشاكن
 الجسم به امتدادا في العالم متناه في مفهوم الممتد الجسم ومعنى
 امتداده انما هو بالمد على ما يقتضيه الوجود في العالم كمن هو في الدنيا
 موجودا فيها فكل موجودا في العالم بالوجود كمالا امتدادا الجسم ليس
 متناه في امتداده مواكفا للامتداد فكيف يمكن ان الامتداد للعلقة
 للجسم وانها حصة الكا به عرضا فوه على الجسم ان غرضه البهية
 التي في الجسم لا تكون عرضا لانها ليست عرضا في اي فرع
 يتم وجوده وبهية به ومنها ففعلنا ان امتد ان الجسم الموجود في
 الاعمال في الشخص في شخصه ليس مقوم بالامتداد جبريا في الشخص
 الجسم اي مقوم بامتد الممتد المتغير كامتد الجسم به في الامة الفاعلة
 اي الممتد الذي هو كل طبع في الجسم الذي هو كل طبع والامة الفاعلة
 مقوم للجسم الحي والاصل انه ان اراد الاشعاع بالكلية
 المظن ان الامة الموجود في الخارج المقوم للجسم الموجود

في الخارج ليس كليا بهذا المعنى بل كليا بهذا المعنى لا يوجد في الخارج والى
داخله الكلي الطبيعي عام بغير عرض الكيفية العقلية اختزل ان المبدأ الذي لا
موجود بحسب الوجود في الخارج كقوله تعالى ومنه وحى الحق بحسب قوله تعالى
ان يكون عرضا لانه ان كان هو الذي اشتغل عرضه ليس بحسب عرض
ما من عرضه بل بل بالبرهان المذكور فانما هو عارض الفصل في توجيه امتداد
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا والى العرض ليس هو المعنى المقصود
البرهان في توجيه عرضه ليس بحسب عرض الكلي انما هو الفصل في
البرهان بما هو مسمى والافروض في البرهان ما هو المقصود في الوجود
عندكم بحسب قولهم المبدأ القبيح ما يتبعه الحسب في معنى جوهري في الوجود
موجود في الخارج جوهري في الوجود القبيح ما يتبعه الحسب في معنى جوهري في الوجود
المعنى في الخارج لا يسمي بحسب الكيفية بل بالبرهان في الوجود
انما المقصود والافصال الى كون المقصود انما هو ما هو عرض
للفصل في البرهان في كون المبدأ لانه عرض كذا في الوجود
بالبرهان في عرض المقصود الحسب ان الوجود الحسب في الوجود
موجود اعلا من الوجود انما هو في الوجود اعلا من الوجود
ليس مع وجود الحسب وهو جوهري واما كونه في الوجود اعلا من الوجود
ما لا يقع احتدا واما الوجود اعلا من الوجود اعلا من الوجود
ان يكون في الوجود اعلا من الوجود اعلا من الوجود اعلا من الوجود
لانه يوجد وجوده في الخارج وهذا الوجود ليس هو الوجود المقصود

أو مطلقاً فإنه كما هو متعارف أن الكثرة والافتقار إلى الكثرة
 النفس معناه باحد الكثرة فيكون الكثرة والافتقار إلى الكثرة
 سواء كان مطلقاً أو مقترناً بغيره من الكثرة والافتقار إلى الكثرة
 البتة فإن مقدار الكثرة البتة عرض لا يمكن أن يكون له
 المقدار عرض هو كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة
 واحد فإن أراد بالافتقار إلى الكثرة البتة الكثرة البتة والافتقار إلى الكثرة
 البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 الوجه فلا بد أن يكون الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 وإن أراد بالافتقار إلى الكثرة البتة الكثرة البتة والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 فزوجه لأن الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 بعض أفراد الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 الذي هو عرض الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 كان وصفاً أن يكون كل كثر كثر البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 سواء كان مطلقاً أو مقترناً بغيره من الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 أن يكون مطلقاً أو مقترناً بغيره من الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 بل على الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 من وجه البتة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 على البتة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 المطلق في الخارج بل الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا

لهذا

لأن في مفهوم الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 افتقاراً إلى الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 افتقاراً إلى الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 من الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 والبتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 فزوجه لأن الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 بعض أفراد الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 الذي هو عرض الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 كان وصفاً أن يكون كل كثر كثر البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 سواء كان مطلقاً أو مقترناً بغيره من الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 أن يكون مطلقاً أو مقترناً بغيره من الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 بل على الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 من وجه البتة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 على البتة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا
 المطلق في الخارج بل الكثرة البتة كذا والافتقار إلى الكثرة البتة كذا

اثبات جبراً او قسراً عند الانفصال بسبب انفصال عدم انفصال
 وبعد ثبت هذا القول على ان كل هذا المقدار ايسر في بعض
 عوضاً ان ان رادنا مقداراً في قولنا لا بد ان المقدار نفسه على الجسم
 عوضاً او موضوع تلك الخصائص وبقدره المقدار بقدره الجسم
 المشايخ من هذا البرهان ان موضوعها البتة عوضاً على ان مقصودهم
 انما انزاع المعنى المحل على تلك الخصائص التي هي مقصودها عوضاً
 ثم ان الاذول كانت اعراضاً كان المعنى المحل عليها بالاولى عوضاً
 فمقصودهم من هذا البرهان ان اثبات عوضية تلك الخصائص التي هي المعنى
 العام الذي صاروا عليه يستلزم ان مقصودهم من هذا البرهان ان اثبات
 اولى من اثباته وكرهنا انها عوضية موضوع تلك الخصائص الذي هو
 كسرة التمام على من ضعف الدليل لانهم بطالع العرض على الدليل
 جاز على تلك الدعوى التي التفتت وقرنا على ان ثبوتها في
 خبر الابد الدليل على ان اخص من التخصيص والكافة اخص من الكل المحل
 في كسرة العاقلية الجسمانية والاصل ان المشايخ انما اوردوا كجبري
 عاجزاً بعبارة اولى الجدة بدون اعجاب بقدر الاثبات ولا خلاف في ان
 عدم اعجابهم بالتقدم اقباعهم على التمدد بعد التمدد والراجح
 وان لم ينفك في التخصيص المعنى ثم اثبتوا المقدار الذي سبب
 القاطع والخاصية بقدر الجسم محال واما الشرح فثبت المقدار الجبري
 وادعى في كتاب الاثر ان الجسم موضوع المقدار بدو في التمدد

و خلاصه كلامه في ان الدليل الذي القوم على اثبات جبره الا
 وعرضه المقدار وبتبدل اسكال التسخير بقدر الجسمانية على جبر
 المقدار المعنى فاولى على سبيلهم ان الدليل المذكور لا يدل على جبر
 المقدار المعنى لانهم من ان يكون جبراً او اجبره الاثبات في
 الاثبات على الاثبات الجسمانية وكون البنية محال في الدليل ان المقدار
 الجبري لا يثبت في الاثبات مع اعجاب بعض الاثبات وانما يرضى المقدار
 ما يرضى الاثبات واولى على الاولين ان يكون القول ثبوت المقدار الجبري في
 الاثبات او الجبري مع كونها سبباً في اثبات الدليل على ان اثباتها
 باضداد التمدد والاب الذي مراد اخص من ذلك المقدار او موضوعه في
 الانفصال وعلى الثالث لم ان يكون الاثبات او الانفصال اعراضاً
 للجسم وهو باطل وانما اشار الى جميع ذلك صاحب الشرح في ان
 اثبات البنية في عرض الجسم انما هو التمدد بطريقه ان يكون
 والاثبات عاجز في ذلك ان لا يعادى الانفصال بعضها او شيء
 يرضى الانفصال على سبيلهم من انما يثبت ما يرضى الانفصال فان اعطى
 الاثبات الجسمانية كسرة المصلحة لا كسرة المعنى يحصل الانفصال
 لمقتضى الكلام ان صاحب الاثر في احاد ووجه المقدار الجبري المعنى
 المقدار الجبري الخاص بغير كسرة الاثبات او الجبري على كسرة المعنى
 فانهم اثبتوا الاثبات الجبري في كسرة المقدار الجبري واما
 بتخصيص المقدار المعنى في كسرة المقدار واما في كسرة المقدار

على فصل الشراطين وكما ان الجسم المزدوج متصل بالجزء المارة
 اولى كالحكم لم ان يكون الا بالانضمام الذي هو كماله او
 بعضها ببعض فاما لا يوجد بالانضمام لان الاصل في الاتصال
 او ان يوصف لا ينفك عن غيره فلهذا هو موضوع الفصل بالانضمام
 الذي هو الجسم بالانضمام عن غيره فلهذا هو موضوع الفصل بالانضمام
 المتعدد اما في الاصل او في غيرها او في اجسام وضعه الله تعالى
 ولله الحكم انما هو بالانضمام كالجسم من الاصل الذي لا يتجزأ الى
 انما يوصف بغيره فلهذا هو الجسم فلهذا هو الاتصال كالجسم الى الاصل
 بالانضمام بالانضمام الذي هو الجسم المزدوج متصل بالانضمام
 المعنى وهو كونه تحت الوصف من اوله كان الاصل هو الجسم
 المزدوج وانما كونه الجسم المزدوج تحت متصل او اذ بعضها ببعض
 بالانضمام الذي هو كونه صاحب الاركان فهو انما يكون بالانضمام
 متصل هذا هو الجسم المزدوج ولله المنة والثناء والاولى
 من ان الجسم المزدوج الى الفصل لصف احد ما لا يصلح
 بالانضمام الى الفصل كونه في الجسم المزدوج تحت متصل
 بالانضمام لانه المعنى كالاتصال كالجسم والانه لا يكون
 الى الجسم المزدوج متصل بالانضمام ان ينفك عن الفصل كالجسم
 والعلم كالجسم سواء اعرفه الفهم الوهمي او لا الى الاصل
 الاتصال في الاتصال كالجسم بالانضمام الى اعضاء الجسم الوهمي

هـ
 في الجسم المزدوج
 في الجسم المزدوج
 في الجسم المزدوج

بالفصل

بالفصل كالجسم المزدوج تحت متصل بعد العلم بالانضمام
 الجسم من تحت مروج مستقيم لان بصره متصل ومتمم
 واما متصل بالانضمام واما متصلات ثلث او اكثر فلهذا هو الجسم
 في كونه الجسم المزدوج وطرفه كالجسم في الفصل تحت الفصل
 في العالم مروج تحت ثلث في المشايخ لم يوصوا الى ان يبرر
 العناصر من الموجد في نفسه وصرافه الى انما هو الى انما هو
 لكون الاتصال في الاتصال بالانضمام كالجسم في الاتصال
 موجد الاتصال في الاتصال بالانضمام كالجسم في الاتصال
 في الجسم المزدوج تحت الفصل في الجسم المزدوج تحت الفصل
 حتى متصل ومتمم المعنى كالجسم في الاتصال في الاتصال
 الاتصال لا يبرر عنها الا كالاتصال ومتمم المعنى في
 في الموجد في الموجد في الموجد في الموجد في الموجد في الموجد
 يعنى في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال
 في الجسم المزدوج تحت الفصل في الجسم المزدوج تحت الفصل
 وعنها في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال
 لها في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال
 كونه في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال
 الاعبار ولله المنة والثناء في الاتصال في الاتصال في الاتصال
 انما هو في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال في الاتصال

حسن حیات و الاراد و غلبه الاتصال بالارادة الواحدة و
 كونها متصلة و متحدة بالوجود و هو الوجود المطلق و هو الوجود
 ضروري و لا يمتد و احدى اذ لا يفر من ذات الوجود و هذا الامر
 هو البسط و كما جزم و وجود و حصل الاستعداد كل في الوجود
 مستقر في الاتصال و الاتصال في كل من العناصر
 الموجودات و هي في كل من العناصر في كل من العناصر
 الصور الحسية و الوجود في كل من العناصر في كل من العناصر
 انها احد من الحس غير و كما انه في كل من العناصر في كل من العناصر
 علم فان حاصل قولهم ان البسط هو مستعد كما و انهم طرما
 ذكر حال ما خالفه في الحيات من انه اذ لم من في كل من العناصر
 الوجود في كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 الوجود و هذا هو المستعد في كل من العناصر في كل من العناصر
 او متعدا اعني كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 فان كان البسط هو المستعد في كل من العناصر في كل من العناصر
 المستعد في كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 مستعد و كما جزم في كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 مستعد الوجود و كما جزم في كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 الوجود و كما جزم في كل من العناصر في كل من العناصر في كل من العناصر
 الجسم المكون اذ اظهر عليه الاتصال في كل من العناصر في كل من العناصر

موسم

والله اعلم

والصورة

والصورة

وان كان مواصل العود على الحق فهو العاقل وادخل في مبحثها
وانما ان الوجود في حيز موجود وحال الوجود في الارباط
تشرح وبسبب العاقل امر من امره حصة رابطا المقبول
فان لها رابطا لم يسمي لك رابطا لها بل الوجود الذي
يشتد له الارباط ليس الوجود في حيز موجود وفي الخارج حصة
الوجود ولهذا عدلنا من الوجود خصوصيات الوجود في حيز
موجود ولهذا جعلنا داخل في قوله في الخارج من الوجود في حيز
موجود ولم يجعله داخل في قوله ليس الوجود في الخارج في الوجود
فالوجود اشباع خصوصيات الوجود وان يكون عنهما مليات كما
يعبر عنها الصفة في الوجود وانما ان الوجود انما في حيز
الكون في الصورة والوجود في حيز موجود فنام ليس في حيز
الخصائص الملائكة في الامور والادب لم يكونوا والاطلاق السوي
والخاتمة في الوجود في حيز موجود وان قيل وصرح في
فان في الكواكب في الكائنات فانه اذ هو سبق المادة و
ليس في المادة بغيرها كما ان الوجود كما هو المنزلة
كون في المادة والحق في الذات في الوجود ان يكون
الاطلاق في المادة بل السوي لكونها من الوجود في حيز موجود
موجود لان الوجود في حيز الكواكب في الوجود في
حيز موجود في الوجود وهو في حيز الوجود في حيز موجود

[illegible]

البولي فاني وجوده العيني وجود الصور التي لا يملكها الا بالاشتراك
 ثم يصير وجوده بالصور وهذا انتم لم تذكروا ان البولي هو الوجود حيث
 هي وجود الوجود بعينه وهو صورة فاني لم اذكر في صورة كونه
 الصورة مستندة مع الصور حيث الوجود مع تبدل الصور ولما انا
 في الشخص قلت لما كان البولي شخص لم يكن له كمالا محض في
 البنية فاني قد عدل اعشار ذلك الشخص لم يتغير فيه شيء
 لوجود التكرار لان البولي مع تبدل الوجود الذي هي هي في وجودها
 في الوجود والذات وانما حصل ان كل البولي والصور هي هي
 يتغير بالارتباط الى الشخص في ذاته مع كونها جنة كذا في
 مع ذلك فان زان زان احد بها دون الاخرى ولما في الكلام
 الشيخ فنزل انما هو نفس في العالم موجود بحسب مقتضى
 تقدم كل البولي فاما اوجاد المشايخ فانهم اجمعوا ان العالم
 شيئا موجودا جبر مشايخه ان يكون في الوجود بدون ان يكون
 ومما ذكره في الوجود البولي الذي يكون انما هو وجودي الجسم وذا
 المعنى في الوجود البولي بعد ان يصير في الصور ليس في شيئا
 مستقصا بدون الصور عندكم في كنهها كونه بالصور واما
 قوله في قوله ان البولي حيث هو بالصور بالصور
 والارسله بالارتباط به شرط الوجود كجسم الذي هو جسم
 بالارتباط به والوجود بالارسله وهو شرطه بكونه بالصور

عنها وهو شرط العقل عنها في اسرار هذه الوجود والصور
 وكونها بالصور حيث يرتبط بالصور وذلك ان البولي هو الوجود
 التي الصورة بحسبها فاني انما انما يرتبط بالصور
 العاشر لا يتبين ان لا يتبين واحد ولا كونه موجود في الوجود
 واحد من صورها بالصور بالصور ولا مع فاني يرتبط واحد بالصور
 شرط يرتبط الاخرى ومع ذلك في شرط الشرط ولم يشرط
 خاص من شرطه كونه في الوجود شرطه فاني يرتبط بالصور
 الصورة فاني انما يتبين من شرطه بالصور العاشر لا يتبين واحد
 كونه كونه يرتبط الصورة اي الصورة مطلقا به شرط يرتبط
 البولي به ويرتبط يرتبط الصورة المطلقة التي هي في الوجود
 مع البولي يرتبط البولي في صور يرتبط الصورة مطلقا بالصور
 والصور بعد ذلك من الفصل في حال قول الشيخ في المطالب
 من ان اذ لم يشر من رسم البولي الا الوجود فان رسم البولي
 ليس محض الوجود من حيث هو موجود بل الوجود من حيث هو
 من حيث هو كونه بالصور فلا بد من ان يكون البولي في
 الواجب الوجود انما هو كونه بالصور والصور على العاشر
 التي في الوجود البولي الذي هو جسم حوسنة اعتبار عقل
 فاذا اضيف الى جسم البولي البولي البولي البولي البولي
 من الاعراض والافعال اي الجبريد اي صفة من صفاتها البولي

شرط

شرط

لما يغزو جسم محب أي حب ذاته ويولد باعدا بقدره بالاعلام
 في الشئ فالجسم ثل واحد بالذات مختلف بالاعلام الاول
 فكل واحد منها غير متصل بمفصل الذات وبالاعمال الا
 والصور والصفات واما الثاني للجسم ثلثا بالاعمال والصور
 بالقوة فليس على قاعدة صاجب لا شئ من كون الجسم
 محب بالذات والمفاتيح ولا تعادتها بالاعمال والصور
 الى الجسم على هذا المبدأ من غير مفصل عند الاتصال ولا
 لعدم الصور فصاحب الشئ من الجسم اسما للصور وهذا
 فانه فان الجسم لم يمتدح مجموع الجسمين الذين مفصل صفا
 الا في حق الصور كالجسم في كل الجسمين لم يمتدح الجسم
 في ذلك المجموع من حيث المجموع فان الجسم في ذلك المجموع ليس الا
 باعبار الجسم في صورته بخلاف الجسمين فانها متحدة في المجموع لا
 باعبار كصور الجسم ومع ذلك يمتدح كل من الجسمين في هذا
 في حقيقة واحدة في المجموع من حيث المجموع والافان في صورتهما
 مختلفان الجسمين فانما يمتدح حقيقة واحدة الجسمين في حقيقة
 في المجموع بدون اعتبار الجسمين في حقيقة واحدة المعقولات المذكورة
 علم الى الصور والصوره محدثان بالذات متعارضان المعنى فان
 الجسم المفرد كجسم هو الجسمين وهو كونه تحت كونين لحد
 ولذا انه معتد ومفصل وبالمثل لا يعاد الشئ بالمعنى المذكور

في نفس الشيء الذي هو كونه حرا مستعدا الى ان يمتدح
 مثلا ويزول المعنى الاول منه عند الاتصال والافان المعنى الثاني
 فكل واحد منهما كالجسم في نفسه فكل العلم من شئ الا
 الى شئ من مركب نوع طبيعي غير وعوض الى الجسم عند ذلك
 على ما قال في النواكيات من ان المعداد داخل في الجسم وعوض
 للجسم جازم جبري هو المبدأ واخر عوض متحد للجسم في بعض
 الجبري ويطلق طائفة الامران من كل واحد منهما حكما جبريا طائفة الجسم
 المعداد مركب بالاشراق ويحكم برك الجسم وعوضه المعداد في النواكيات
 ولاننا نقتضيه وتوهمها انما من شئ في اللفظ لان ذلك الجسم
 غير الجسم المعداد بل من ان في الشئ معداد في شئ هو جبر لا يمتدح
 ولا يخص بتدليل الاسكان من مقدار المجموع في شئ هو جبر لا يمتدح
 عوض في المعداد الذي هو جبر وجبرهما هو الجسم على اصطلاح النواكيات
 والجبر هو المبدأ وعلى مصطلح كتاب الاشراق الجسم هو المعداد
 الجبري الشئ هو الذي نسبة الى الليات والانواع يسمى جبري
 لانه هو في الذات في ذاته في الواقع ان يقال الى الشئ في
 في النواكيات المعداد الجبري في انما في الامة الجبري وحكم
 الجسم من المعداد الجبري والتمثيل في الاشراق في حكم جبر
 الجسم وحكم الجسم المعداد الجبري والتمثيل في الاتصال عارض
 الجسم ليس اليان في شئ من هذا الا في المركب الجبري وطه وعت

ان الجسم الذي يعنى المادة ذاته مجرد واما ان الجسم هو
الظن ان المراد بالذات المذكورة في كلام الشيخ ههنا انما هي الكاوية
لا المادة العينية فذهب اليه بسبب قوله وان المراد بالجسم الاعيان الى
اعتبار كونه مادة وكونه معنى واحد يكون المعاد من ههنا ما لا يرب
وسبب ان في الحقيقة من الجسم ان الخلافة من المادة وصورته اتحاد
بكون المادة باعتبار اعتبارها بحولها على مجموع المادة وصورته وبعين
يكون الصورة باعتبارها بحولها على كل من المادة والمجموع المركب للمادة
الصورة ذاته اذ كان كل من الصورة وادواتها حصة واحدة به لغيره وادواته
مثلا صدق كل منهما باعتبارهما باعتبارهما على الاخر وعلى المجموع
وكان لذلك المركب الوجود من غير جسمين كسبيل عليه في الشرح
كون من غير جسمين اعتبارا للمعنى المختلف فكذلك
الخلافة ههنا اسما به على اتحادهم لم يصح صدق احدهما على الاخر
على المجموع لا يصح ان يفارقه الى العاوت من الجسم الذي كل
على القول المركب ههنا وادواته التي هي المادة مالا اعتبارا على
كون العاوت ههنا بالذات المعنى لا بالجو والاعتبار ولا كونه الوجود
شيء من الجسم كالمسألة او على هذا المعنى ليس من كسبيل المجموع
من حيث جسم على المادة ما سأل القول الا في السبيل كقول
من الجسم والفضل للمادة العقلية المجموع من حيث هو المادة و
الصورة فلا يكون الجسم هو المادة انما هو اعتبارا من اعتبارا

العقل

لجسم هو الصورة انما هو اعتبارا من اعتبارا من ههنا انما هو الجسم
الشيخ وعنه من الجسم من ان الجسم هو المادة انما هو اعتبارا من
الاعتبار انما هو اذا اختلفا لسطح وجسم من اعتبارا من الجسم
لغيره اذ ان العاوت من الجسم من ههنا انما هو اعتبارا من ههنا انما هو
من غير ان الجسم الذي على عليه لسطح الجسم ليس كونه الجسم الاعيان كونه
من الصورة واذ ان حقيقة قوله في اعتبارا من ههنا انما هو الجسم من الجسم
لجسم هو المادة بشرط تجريده عن اعتبارا من ههنا انما هو الجسم من الجسم
للكون من ههنا من ههنا من الجسم ان المادة والصورة انما يكونان المركب
الذي هو الوجود من ههنا من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
القول من قوله واما انما كيف يكون الجسم من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
بالفضل وكلف يفرق بعضا في بعض والى النوع بالجسم من ههنا من الجسم
اذا اعتبارا من ههنا من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
احصل بفضل في الهيئة الوجود في المركبات من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
صورة ولم يكن الجسم والفضل من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
ظهر ضعف من سبيل الجسم من ان المراد بالذات المعنى كسبيل الجسم اذا
اخذ بشرط لا في المادة العقلية ذلك لان المادة العقلية ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
المادة التي على سبيل في النوع فقط وبنسبة المركب من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
الاعتبار من قوله من ههنا من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا
انما هو الجسم والصورة الى المركب ليس من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا من الجسم من ههنا

كما خرج به بحسب من قولنا في البولي الى من الميسر البسيط
 الى ما خرج من فضل المركب الى ما خرج من صورة ومن ذرا
 حصل ما بعد ضعف كل سبب المركب من ان الماد الماده التي علم
 التزم ما بها في الحس الماد وبنظر لاشي من الماد الماد الماد
 وحاصلها انهم قولوا واما انما لكل ماد مركب ان ملاحظ
 المعنى مركب يحتاج الى اقل التفرقة لا في النسب وهذا يدل على ان
 العلاقه الماد والصورة عند اتحادها ارتباطا بالمعنى الماد كونه
 لانه اذا كان العلاقه بينهما ارتباطا غير اتحاد كان لكل منهما ذات
 وجود واحد ما حال والا لم يكن واحد اسم مجموعهما ولا اكمال
 في ذلك الصور ولا في تحليل العنصر الماد في الحس والفضل فان
 الحس في الماد الماد واحد من المركب عاينها على الماد
 والفضل الماد وجزءه باعتبار كماله على الصورة فلهذا يكون
 البسيط اقل من المركب لان كون البسيط اقل من
 بحيث توجد عنهما الحس والفضل الماد في المعنى كل من
 كون الماد المركب في الخارج من البسيط والصورة البسيط لكونها ذات
 في الخارج بحيث توجد عنهما الحس والفضل الماد في المعنى كل من
 قبل على هذا المذهب اي على القول بان العلاقه بين البسيط والصورة
 غير اتحاد يكون في المركب ماده اكمال لم يكن في البسيط من حيث ان
 الحس في الماد وجزءه من المركب باعتبار استماله على الماد والماد

اذ

بيننا انما ليس في ان سوادا في البسيط ان يكون ذاتا
 لا يكون بل كون على هذا المعنى قول الحكم بالجمع الماد والصورة
 حيث انهما باطلا لان البسيط على هذا التقدير يكون له ذات
 ولا يكون فيكون وهذا كان في العنصر مركب وكذا الحال في الصورة
 فليس للجمع انما حصل منها وهو الحس من حقه وفضل هو واحد
 جعل في هذه الماد وجمع في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 والعنصر في كل منهما من فضل واحد وجزءه من البسيط الماد
 فان الكثير في الحس الذي ليس سوادا انما ارتباطا في الحس
 في حقه وفضل واحد ولا حقه ولا حقه ولا حقه في الحس الماد
 لما كان العلم عاين الماد الماد الماد الماد الماد الماد
 واما الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد
 فضل حقه ولا حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 وهو الحس واما انما الحس في حقه وفضل واحد
 وهذا حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 ليس في القول والصورة اتحادا فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد
 فضل حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 العنصر في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه فيكون في حقه
 ان الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد

الاشياء على ان يكون ذلك على الصورة المحسوسة فانه
 حال في طبقات الشفاة قوله المذكور وهو ان في كل طبقة من الطبقات
 بها مواد مودعة في الغنى الكامل لشيء من الاشياء
 على ان يكون على الصورة المحسوسة في الصورة المذكورة وهو ان
 في بعض طبقاتها مواد مودعة في صورة هي صورة
 على سبيل المسامحة والبالغ وبهذا الوجه لا يلاحظ عدم دلالة
 العبارات الاخرى والذات على كل المسامحة الى الشئ فكل ما هو
 لا ليس هناك في الحقيقة بل على ذلك من قوله لا ان كان في الصورة
 وهذا انما هو في كل ما كان في صورة هي صورة وهذا على
 بل على ما يتصور به في كل ما كان في صورة هي صورة وهذا
 الذي في الحقيقة ان كانت الباطنة على سبيل ما في صورة هي صورة
 لانه لا يلاحظ ان كانت في صورتهما وانما لا يلاحظ ان كانت
 ان الصورة فخطها في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 للمادة ثم قال في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 على صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 على الشئ المحسوس والاشياء وعلى التي في الصورة المحسوسة
 انهم كلهم وقال انهم انما يلاحظ في كل طبقة من الطبقات
 في كل سبيل ما في صورة هي صورة وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 فيطبقاتها وانما الصورة فخطها في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها

موادها وانما هو في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 والمادة والذات لانهم في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 كلهم ان في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 انما واحد في الذات من في العلم ان الصورة المحسوسة هي صورة
 المحسوس وانما هو في الذات من في العلم ان الصورة المحسوسة هي صورة
 العجز والاشياء ان في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 من في العلم ان الصورة المحسوسة هي صورة
 يحصل منها انما هو في صورة هي صورة
 بالذات من في العلم ان الصورة المحسوسة هي صورة
 المحسوس انما هو في صورة هي صورة
 في صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 التي في الحقيقة هي صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 العلم الاول في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 من لانه لا يلاحظ ان كانت في صورتهما وانما لا يلاحظ ان كانت
 وكونه في صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 مودعة في صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 في صورة هي صورة في جزمها وانما الحقيقة في هي في كل صورها
 الى ان يلاحظ في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة
 الكون والاشياء ان في كل طبقة من الطبقات مودعة في صورة هي صورة

الى الابد والحق على اليقين عند ولا يكون الوجود موجودا
 وموجوده وكل العلم على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم
 على الحقائق التي هي علم على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم
 والاهتمام عند تلك الطبيعة وعند ارتباطها بالحقائق التي هي علم
 الفصل من مدون كود داخل في المبدأ لانهما خصائص الوجود
 كلفي المبدأ عند خصائص وصدر الوجود والوجودية
 موضوع كودنا تمام مبادئ الوجود والوجودية
 الوجود كما عند عدم الصفات وحكم ان المبدأ على صفات
 مع انها غير مبادئ كما في حكم كل المبادئ على الوجود
 التي قالها واحد يكون الوجود المحقق في الوجودية الى المحقق
 الذي هو ان الوجود لانه وجوده وحقه لا يتركه في هذا
 الوجود الوجودية في جميع جميع المبادئ التي هي علم
 في المبادئ التي هي علم على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم
 من الوجود وليس الوجود واحدا في جميع المبادئ وكما في الوجود
 جميع الذي هو مفهوم الذات العقلية عند داخل في مبادئها
 على العقل عند داخل في مبادئها على العقل عند داخل في
 مبادئها على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم
 البرهان عند علم المبادئ التي هي علم على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم
 المبادئ التي هي علم على العلم اليقيني على الاحوال التي هي علم

متراف الصورة اكسبه معناها في الحكم بيقع يكون المقبر الحكم
اليسر لا يحد منها بل المقبر كونه والما وجبر اخره فلهذا كذا الصورة
اكسبه معناها في محله بل ان غير صاحب الشاغل البهائم عوضا عن ذلك
فرعاية الذكر المتواضع الطيقات واما ان استعمال البهائم
الما كذا سبيل المجد والجدان في قيل قيل ايضا هناك كذا
مواضعا لثنا واعلم ان كذا ما يتا دل كذا سنا ولا هيما او لا
الوض ليس له حد بل ان كذا لانه لا بد من تحديد الوض من اخذ الوض
يكون كذا يادوه على معنى ذاته وذلك كذا في كذا الصورة الطيقات
تحديد الصورة اكسبه لانه بدون اخذ اليسر يكون الحكم كذا
تحديد ليس الحكم بعينه لان الحكم بالوض لا اليسر والصورة
وبهذا الاعتبار يصح تحريم الصورة اكسبه الحكم في كذا الوض
طاهر اين وانا كذا المعنى كذا كذا ومن قولنا جبر عند كذا
بالمعنى كذا عند كذا في كذا كذا المعنى كذا كذا عند كذا في كذا
بالمعنى كذا المعنى الذي سبق فان كذا كذا الذي يودي الى
بالمعنى كذا كذا كذا الذي يشاره الى اليسر والاول
بازل من كذا الصورة في كذا ان كذا كذا كذا كذا كذا
بالمعنى الذي اخذ في اليسر بعينه كذا كذا كذا كذا كذا
وذلك الا عاين كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بالمعنى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

ومن العبادات التي يدل على حمده الاحتمال الثاني قول صاحب الشفا حيث قال في اتخاذ
الفعل بالحبس ليس الا على انه من كل ما يحسن بالهوية لا انه يلزم
الحبس للهوية واتخاذ الجواز المركب ما فاعدا كما ذكر في خارج
فيكون ان اتخاذ الاشياء التي فيها اتخاذ على اضافة احد ان يكون
المادة والصورة مكررا للمادة شيئا لا بد له ولا ينفرد وانه لو لم
انما يصح بالفعل الصورة على ان يكون الصورة اعم احاطا بغيره ليس احدا
الا فمكون الجمع ليس ولا واحد منهما وانما اتخاذا شيئا يكون كل واحد
في نفسه مستقيا عن الاخر في العوام الا انها متحد تفصيل منها في الما بالسر
او كذا في حاله والاشياء ومنها اتخاذا شيئا لا يعم بعضها بالفعل الا بما
العلم الله وبعضها يعم بالفعل ليعوم الذي لا يعوم بالفعل بالذات فيتم
بالفعل ويصح من ذلك جمل مقوده مثل اتخاذ الحبس والبياض وهذه
الاشياء كلها لا يعوم التواتر منها بعضها لبعضا ولا كل شيء منها على
الاخر مثل التواطؤ منها اتخاذا شيئا فيشيئ فوه فذا الشيء منها ان يكون ذلك
الشيء لا ان يضم اليه فانه قد يعقل معنى محوز ان يكون ذلك المعنى نفسه
اسم كونه كل شيئا ذلك المعنى في الوجود ويصنع اليعز اخر يعين وجوده
ما ان يكون ذلك المعنى مقصوده فمالك عاقل الامر المحصل لعلمه
ان يعز من حيث هو محصل في الزمان يكون شاك غير اسم كل ذلك
في كلامه من اجل ان العلم في سره هو في الصورة واتخاذا في قوله
اتخاذا به الجواز المركب يدل على طائفة على ذلك كما ذكر في اتخاذ

اما في الصورة بغيره وعل ذلك فان قيل ولم تكن المادة
 شيئا لا وجود له بغير ذاته وانه يوجد وانما يصير بالفعل الصورة على ان
 الصورة امر خارجي جاعلة لسبب احد الاقتران على ان كل من السببي و
 الصورة ذات وجود وان بعد السببي الصورة من غير ان يكون
 على السببي بالذات فلو ان في هذا الصورة اذ لا ثم يوجد ما قبل فيه تلك
 الصورة فلا يكون لها علاقة بالذات على ان كانا انما يكونان خارجا عن
 طبيعة كل واحد منهما كالتشويق فيكون الواقع احد الاقترانين السببي في
 ان الاعمى الواقع في نفسه فلو ان في هذه العبارة ان لكل منهما وجودا
 لانهما ان كل واحد ذات واحدة وجودا ووجودا وان كل العاين
 وجودها انما هو بالاعتماد على العاين وان كان في ذات واحدة
 موجودا بوجود واحد وكون مفهوم الكوالمستبعد في كذا يكون مفهوم
 العاين لا بالاعتماد عليه ولا يكون الكوالمستبعد حيث هو موجود
 بغيره وانه بدون مفهوم العاين لا بالاعتماد على العاين
 الذي هو الصورة على ان يكون الاعمى امر خارجا عن مفهوم الكوالمستبعد
 اذا اذ كل منهما بغيره لا فانما انما يكون صورته واداة القيد
 الزبط وانما انما مفهوم الصورة على السببي في نفسه فلو ان
 العاين لا بالاعتماد على مفهوم الكوالمستبعد فان الاعمى لم يصير
 لم يصير مستقلا لا بالاعتماد على الاعمى على ما كان
 العاين بغيره كذا في النسخ على الاعمى لا في غيره كذا

مستطاب

جبر مستعد الامور لم يكن السؤل مستعد لما يقع اذا كان
 العلاقة منها اتحادية كقولهم اوردوا جبراً عما اول بالقول كما لا يخفى
 من ان كل كل عبارة عن عبارات الحكم الدالة على احراز الاقوال الاخرى
 يمكن على الاقوال الثاني الذي هو قولنا لا احالات السؤل عند السؤل
 عبطاً ان الاحالات الاخرى من السؤل ان يكون احدهما مراد الحكم
 ليسا والى العار بالالهي الاحالات الاخرى التي هي الوجود في ان
 طريق السؤل غير مستعد وقولنا لا وجه لغيره كقولنا احدهما لازم وذلك
 لانه اذا كان العلاقة بين السؤل والصورة ارتباطية غير اتحادية كان
 لكل ذلك وجوده وكان السؤل في جميع المقادير غير متغير بل ثابت
 والوجود عند طرأ لا اتصال في التقدير الثالث اما ان نعلم ذلك
 ان كسر في كلية ومو باطل بالبدية واما ان نعلم احدهما بالكلية والصورة
 ان كسبه التقدير بالبرهان وفي الاخر الذي هو مستعد واسطة
 الصورة وهو انهم باطل من وجهين احدهما ان انضمام الصور في كسبه
 واحرازها الوضعية على البدية وانهم انضمام صور بالكلية وجودا عن
 عدم غلبه كلاً باطلاً في علم الحقيقة ووجه الاستدلال كلاً باطلاً
 يغير عند الثاني وثانيهما ان كسر الباقي فيكون مقصلاً وتكون
 ومن ذلك ان كسبه ان كسبه اتحادية ومو كسبه مقصلاً ومو كسبه
 اكسر الباقي من هذه الحجة الاتحادية جسم لا حيز له في كسبه الاخر
 مستعد ولا يصلح كسبه في الحكم كقولنا الصورة هي كسبه الاتحادية

طال

كما لا يخفى عند السؤل الصادق والنافع وايضا على هذا التقدير
 يكون الصورة كسبه التي هي مستعد بالبرهان على السؤل كما لا يخفى
 عند الانصاف وايضا على هذا التقدير ان كسبه السؤل يكون
 اخرى كسبه مقصلاً وايضا على هذا التقدير ان كسبه السؤل يكون
 في الوجود على قول الصورة وهذا في قول جبر في جبر موخر عن
 وجودها معاً ومو باطل مراراً وتكراراً لانه لا وجود للصورة المذكورة
 ليس على كسبه هذا التقدير بل لا يدل على كسبه التقدير الثاني على الوجود
 شأنه بان الاتحادية والحيثية عند طرأ لا اتصال في كسبه كسبه
 بغيره احراز الوضعية والاعمال على الاقوال الرابع الذي هو موافق
 من الاقوال الثالث فاقول اذا كان موافقاً لغيره جبراً اتحادية
 ان كسبه الذات والوجود في الوجود مع كسبه السؤل بتدبيرها
 في الصورة كسبه كسبه ان كسبه عبارة عن العقل العاشر في الوجود
 ان كسبه العلم بتدبيرها الذي هو الواجب لانه او عبارة عن امر اخر
 ذلك لان الوجود كسبه الذي هو الواجب لانه كسبه لا حيز له في علم
 خروجه من الاشياء كسبه والعقل الاخر الذي هو موافق لغيره كسبه
 ان كسبه بذاته في جميع فروع تلك الفروع الحكم ان كسبه كسبه
 الباقية سارية في الاقوال كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 هذه الواضحة انما هي في قوله الجبر كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الوجود ذلك التي هي في تحت تلك القول لا ينفك عنها ولا شيء اخر

بحسب

والحمد لله رب العالمين

عن الوجود ولا عن العقل الا في عتقهم وليس ذلك العقل الذي هو
 الوجود من حيث هو يمكن ان يتصور المتصور تحت وعنه فظهر السوي
 امر لان ذلك العقل من حيث هو يمكن ان يتصور تمام الصورة الكلية مطلقا
 المذكور فاليقولي انما يتصور ما هو عند عدم احد ما هو ذلك العقل من حيث
 يمكن ان يتصور تمام الصورة الكلية مطلقا بذلك العقل اي سر كانت
 ممتدة واحدة او ما في الواحد فهي على الصورة الرابع اما ان يكون
 على الوجود من حيث ان يرتبط بالمتصور مطلقا والما به على العقل من حيث
 بناءه سار في الوحدة او عبارة عن جوهر العقل سار في الوحدة ولما
 لم يكن نصا العاقل من ان الوجود من حيث هو موجود مع كل مسمى في الوجود
 سر كانت عقولا او نفسا او اجزا اما لا في النسبة الوجودية التي هي
 مرادها حيث ان الى جميع تلك الوجودات لا يمكن ان يكون ولا في
 الوجود المحقق تمام بل في حقها باعتبار ذاتها ولا في الوجود المحقق الذي
 هو الوجود المحقق واحد او يوجد يكون عند ذاته في الكثرة فليس يمكن
 الا حقا العقل من الاحتمالات الثلاث المذكورة اعني في الاحتمالات
 فان الصفات لا يصح ان تصنف اليقولي اجزائها في تلك فان سوي
 الخاف فمفارقة اليقولي ان لا يكون النوع انما يكون في الوجود ذاتها
 من غير الصورة الكلية كما كان المقصد الاصل من هذه الاسماء
 من مبدء المبدأ اعني في البحث اليقولي انما هو كسيلة مفردة ثم كما لا يخفى
 على من طالعها واطل فيها من مطلقها الى مطلقها لم يجد مثال تطويل

فان دون الوجود

بما فيها

بما فيها وجب استقصاء خبر العقول في تلك الاحوال المذكورة
 التي احدها المبدأ الاول والاخر هو اليقولي التي هي المساهة بعقلا
 المبدأ وفيه السلسلتي التي هي في النزول الى اليقولي التي هي مبدأ
 السلسلتي التي هي في الترتيب الى السلسلتي التي هي في النزول الى اليقولي
 للمبدأ التي هي في حقيقتها وانها ليست عبارة عن الوجود ولا عن العقل
 وانما كونها عبارة عن ذات اخر عن الوجود وعنه العقل كسيلة في ذاتها
 في جميع احوال المبدأ في غير ذات الوجود ولا في الوجود الى ان يثبت في
 احتمال ما ينطبع للاعباد وانما قلنا ان الدلائل المذكورة لا يدل على
 وجود ذلك الغير لان دليل الاتصال لا يثبت على بقا امر ذات
 الوجود الاتصال به وذلك لان المبدأ ثبت به ان كان ساريا في المبدأ
 سريان الوجود او سريان العقل الا في غير العاقل لم يثبت به لم يثبت
 تحت كون ذلك اي سريان سريان الوجود او سريان في كون
 وان ثبت بذلك الدليل كون الادوات سارية في المبدأ باجرامهم
 الا حقا الثالث من الاحتمالات الثلاثة وبطل الا حقا الرابع والحق
 انه بهذا الدليل ثبت ان العقل الاتصال الى عقل المبدأ فيكون
 من العقل احد ما هو المبدأ لا هو العقل الا في غير العاقل فان كانا كذا العقول
 بالبدية من طرقت الاتصال وانما المبدأ بالبدية بعض ذلك
 ان الجسم المفرد او انما عليه الاتصال لم يزل عنه لانه كونه ممتدا
 ولم يزل عن مبدئه الوجود الذي هو موجود اول لم يزل عنه كون

اى العبد باخذ الصلوات كمن ان اطلق وان كان لم يكن له الحق بل وجود
 بعينه ووجود الحق انما هو الذات لما كان الاكاد في الوجود متبعا لكان
 والذات ان كان الحق لم يبرهن بان الوجود الحق هو الوجود
 هو ان الحق هو الاكاد والذات والوجود هو ان الحق هو الوجود
 واما بعد ذلك بسند الوصف جمع افراد الحق هو ان الحق هو
 الموضوع او ذاتها لا وجودها بل هو العلم بالاكاد بالذات
 السباد من الاكاد والذات هو الاكاد بالذات بل هو الحق في الوجود
 الاكاد بالذات في حق الحق والذات بالذات في الوجود هو الحق
 في الذات بل هو الاكاد والذات في حق الحق والذات في الوجود
 هو الحق في الذات بل هو الاكاد والذات في حق الحق والذات في الوجود
 وان كان الاكاد والذات بل هو الحق في الذات بل هو الاكاد والذات في حق الحق والذات في الوجود

[illegible]

المهمه

الاجزاء التي هي منسوبة الى الوجود الواحد ان يكون جنسها محضها
 الوجود الذي اوكون محضه ذلك المحض من اجزاء الوجود الذي هي
 وان كانت الخارج في الاول ثم ان كون تلك الصور المحضه من الوجود
 وان لم تكن منسوبة الى الوجود الواحد المحض الذي يكون تلك الصور المحضه من الوجود
 ضرورة صدقها الانسان جسم وجوهرنا في الخارج وفي الاول ثم ان كون
 الربيع الخارج منسوبة الى الوجود الواحد المحض في تلك الصور المحضه
 ومنه يثبت ان الوجود واحد الوجود والذات هي الصور المحضه من الوجود
 الاحتمال الاول ايضا ان هذه الحقائق موجوده بوجه واحد في الوجود
 الاحتمال الثاني ان تلك الصور وجودها اسم على الوجود الذي ترابطها في الوجود
 الصور المحضه من الوجود واحد محضه واحدة فلا بد من كونها في الوجود الواحد
 المحضه من الوجود محضه من الوجود واحد محضه من الوجود واحد محضه من الوجود
 التفتيش بوجه الاحتمال الرابع الى احده من الاحتمالات الستة والاعراض
 فان اختار هذا الاحتمال اراد بالذات ان المستعمل الوجود والوجود
 بوجه ذلك الذات لهذا الحكم بالانكاد والذات الوجود والوجود في الوجود
 بالانكاد فيها من اجزاء الاحتمال الاول اراد بالوجود والوجود والذات المستعمله
 بالذات المقدم والمبني لهذا الحكم بالانكاد الوجود والوجود والمبني في الوجود
 كونه من الوجود في الوجود بالانكاد الوجود والوجود في الوجود في الوجود
 في الذات المقدم في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 لحد الوجود والمبني في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود

في الخارج

في الخارج من اجزاء وحدتها في الذات المستعمله الوجود والوجود في الوجود
 قوله في هذا القول ان الوجود الواحد المحض الذي هو الخارج من الوجود الواحد
 ما يسمي فان في محضه من الوجود الواحد المحض في الوجود الواحد في الوجود
 فان الحكم والكون ان في الذات الوجود في الوجود الواحد في الوجود الواحد
 انما هو من الوجود الواحد المحض الذي هو الخارج من الوجود الواحد في الوجود
 جميع الاحتمالات المحضه من الوجود الواحد المحض في الوجود الواحد في الوجود
 من الحكم المحض في الوجود الواحد والمحض في الوجود الواحد في الوجود الواحد
 كما ان الحكم في الذات الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 بعاد ما من ارتفاع الاساسه تكلف كونها واحد في الوجود الواحد في الوجود
 الاحتمال الاول قد يبرهن ان الحكم في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 البسيط والصوره وقد لا يبرهن ان الحكم في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 لهذا التفتيش ان الحكم في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 وقد لا يكون ولما قبل ما سبق ان العلم في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 المحضه من الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 من محضه من الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 بعضها المعنى في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 واما معنى الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 التفتيش في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود الواحد في الوجود
 فان الصوره انما يبرهن في الصوره بالصوره من حيث هي في الوجود الواحد في الوجود

181

181

190

189

سماء الرحمن الرحيم
عبد الوهاب لائق و صمد و تبارک و تعالی

شعنی در ترک عادت اینون نافع است

عالم

۱۶۶

۱۶۷

مال الوریب ماشی موده الخ و صلی الله علیه و آله
الاشل بداده تخرج من راس الزرق الموط

استماع کلام الله صدقه

رسالہ سید مولانا محمد اسد الدین

یفا انونک

عمر

کرامت کمال عورت و لایزالند
صلای کرب اور گنبد و سوان

بر سر زینب کبریہ السلام
محرم ۱۰۸۰ کمر آدوی باز گیم

مطهر و پاک و کفش و روینی
کرات و لب و حسن و جویب

نور و نور

جان رسد و کمال کمال
کوکون و لایزال کمال

آنها که خوانده اند نماز و زکات
الاصیبت و کمال کمال

اعلیٰ و اعلیٰ و کمال
کرامت و کمال

مسح بنی الیوم التقریفة
بر سر پیام الله

عظمت و کمال
کمال و کمال

کمال و کمال
کمال و کمال

تقریر

تقریر

159

151

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

مخطوطات
۲۰۶